



التاريخ : 11 فبراير 2024
اشارة رقم NOOR/STL/22/2024

المحترمين

السادة / شركة بورصة الكويت للأوراق المالية

تحية طيبة وبعد ،،،

الموضوع: البيانات المالية لصندوق نور الإسلامي الخليجي

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، مرفق لكم البيانات المالية لصندوق نور الاسلامي الخليجي كما في 31 ديسمبر 2023 و المعتمدة من قبل مدير الصندوق و أمين و مراقب الاستثمار و مراقب الحسابات المستقل.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،،


د. فهد سليمان الخالد

رئيس مجلس الادارة







الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية
Gulf Custody Company

التاريخ: 2024/01/24

الإشارة: GCC/2024/01/0206

المحترمين

السادة / شركة نور للاستثمار المالي
مدير صندوق نور الإسلامي الخليجي
تحية طيبة وبعد ،،،

الموضوع: صندوق نور الإسلامي الخليجي

تم الاطلاع على مسودة البيانات المالية وتقرير مراقب الحسابات للسنة المالية المنتهية في 2023/12/31 الخاصة بالصندوق المذكور أعلاه، ولم يلفت انتباهنا وجود ملاحظات أو مخالفات للنظام الأساسي للصندوق، فيما عدا ما ذكر في تقرير وإيضاحات المدقق، ويمكنكم استكمال الإجراءات.

وتفضلوا بقبول وافر التقدير والاحترام ،،،



أزهر زاهير هاسوير

مساعد الرئيس التنفيذي - العمليات

ملاحظة :

يرجى إرسال نسخة من هذا الكتاب إلى هيئة أسواق المال مرفقة بالبيانات المالية.



Sharq - Mubarak Al-Kabeer Street. - United Investment Group Building, Floors 3,4,5,6
Tel: (965) 2225 0600 - Fax: (965) 2241 6289 - P.O. BOX 21109 Safat 13072 Kuwait

شرق، شارع مبارك الكبير، مبنى مجموعة يونايتد إنستيتوت، الأوتار 3،4،5،6
تليفون: 2225 0600 - فاكس: 2241 6289 - ص.ب. 21109 الصفاة 13072 الكويت

www.gulfcustody.com
SWIFT: GCCOKWKW



صندوق نور الإسلامي الخليجي
دولة الكويت

البيانات المالية وتقرير مراقب الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

صندوق نور الإسلامي الخليجي
دولة الكويت

البيانات المالية وتقرير مراقب الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

الصفحات	المحتويات
2-1	تقرير مراقب الحسابات المستقل
3	بيان المركز المالي
4	بيان الدخل الشامل
5	بيان التغيرات في حقوق الملكية
6	بيان التدفقات النقدية
19 – 7	إيضاحات حول البيانات المالية

تقرير مراقب الحسابات المستقل
السادة / مالكي الوحدات في صندوق نور الإسلامي الخليجي
المحترمين
دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية لصندوق نور الإسلامي الخليجي ("الصندوق") والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2023 وبيان الدخل الشامل وبيان التغييرات في حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية المادية.

برأينا، أن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للصندوق كما في 31 ديسمبر 2023 وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المالية المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤوليتنا بموجب هذه المعايير مبنية بمزيد من التفصيل في الجزء الخاص بمسؤوليات مراقب الحسابات بشأن تدقيق البيانات المالية الوارد في تقريرنا. إننا مستقلون عن الصندوق وفقاً لميثاق الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين ووفقاً للمتطلبات الأخلاقية المتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية في دولة الكويت، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات والميثاق الوارد أعلاه. باعتبارنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها تعتبر كافية وملائمة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي.

مسؤوليات مدير الصندوق والمسؤولين عن الحوكمة للبيانات المالية

إن مدير الصندوق هو المسؤول عن الإعداد والعرض العادل لهذه البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وعن أدوات الرقابة الداخلية التي يراها مدير الصندوق ضرورية لإعداد بيانات مالية تكون خالية من الأخطاء المادية بسبب الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، يتولى مدير الصندوق تقييم قدرة الصندوق على الاستمرار في النشاط ككيان مستمر والإفصاح، حيثما انطبق ذلك، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تنوي الجمعية العامة لحاملي الوحدات تصفية الصندوق أو وقف عملياتها أو عندما لا يكون لديها بديلاً واقعياً سوى القيام بذلك.

يتولى المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية الخاصة بالصندوق.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء المادية، سواء بسبب الغش أو الخطأ، وكذلك إصدار تقرير مراقب حسابات يتضمن رأيًا. إن التأكيد المعقول يعتبر درجة عالية من التأكيد، لكنه ليس ضماناً على أن التدقيق المنفذ وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيظهر دائماً الخطأ المادي في حالة وجوده. يمكن أن تنتج الأخطاء من الغش أو الخطأ ويتم اعتبارها مادية، بشكل فردي أو مجمعة، إذا كان متوقعاً أن تؤثر على القرارات الاقتصادية لمستخدميها والتي يتم اتخاذها بناءً على هذه البيانات المالية.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكاماً مهنية وحافظنا على الحيطة المهنية خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأيًا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ مادي ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم اكتشاف ذلك الناتج عن الخطأ، حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ، أو التزوير، أو الحذف المتعمد، أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.

تقرير مراقب الحسابات المستقل (تتمة)
السادة / مالكي الوحدات في صندوق نور الإسلامي الخليجي المحترمين
دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية (تتمة)

- فهم أدوات الرقابة الداخلية المتعلقة بعملية التدقيق لوضع إجراءات التدقيق الملائمة للظروف، ولكن ليس بهدف إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للصندوق.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل مدير الصندوق.
- التوصل إلى مدى ملاءمة استخدام مدير الصندوق لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك شك مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي يمكن أن يثير شكاً جوهرياً حول قدرة الصندوق على متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حالة التوصل إلى وجود شك مادي، يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار في تقرير مراقب الحسابات، الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية أو تعديل رأينا في حالة عدم ملاءمة الإفصاحات. إن استنتاجاتنا تستند إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. مع ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الأوضاع المستقبلية في توقف الصندوق عن متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها بما في ذلك الإفصاحات وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة على نحو يحقق العرض العادل.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الجوهرية بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

تقرير حول المتطلبات القانونية والأمور التنظيمية الأخرى

برأينا، إن البيانات المالية تتضمن ما نص عليه القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولانحته التنفيذية، وتعديلاته، والنظام الأساسي للصندوق، وتعديلاته، وأنا قد حصلنا على المعلومات التي رأيناها ضرورية لأداء مهمتنا. وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 أية مخالفات لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولانحته التنفيذية، وتعديلاته، أو للنظام الأساسي للصندوق، وتعديلاته، على وجه يؤثر مادياً في نشاط الصندوق أو مركزه المالي.



قيس محمد النصف
مراقب حسابات مرخص رقم 38 فئة "أ"
BDO النصف وشركاه

الكويت في: 29 يناير 2024

صندوق نور الإسلامي الخليجي
دولة الكويت

بيان المركز المالي
كما في 31 ديسمبر 2023

2022	2023	إيضاحات	
دينار كويتي	دينار كويتي		
			الموجودات
		6	نقد ونقد معادل
1,392,610	1,543,416	7	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
5,463,473	5,589,221		إيرادات مستحقة وأرصدة مدينة أخرى
39,016	6,512		إجمالي الموجودات
6,895,099	7,139,149		
			المطلوبات
		8	مصروفات مستحقة وأرصدة دائنة أخرى
36,017	34,699		إجمالي المطلوبات
36,017	34,699		
		9	حقوق الملكية
6,801,098	6,781,098	10	رأس المال
291,210	290,801		فائض الوحدات
(233,226)	32,551		أرباح مرحلة / (خسائر متراكمة)
6,859,082	7,104,450		إجمالي حقوق الملكية
6,895,099	7,139,149		إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية
1.009	1.048	10	صافي قيمة الموجودات للوحدة

إن الإيضاحات المرفقة في الصفحات من 7 إلى 19 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

(Signature)

الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية ش.م.ك.م.
أمين الحفظ ومراقب الاستثمار

(Signature)
شركة نور للاستثمار المالي ش.م.ك.ع.
مدير الصندوق

(Handwritten marks)
AB
MD

2022	2023	إيضاحات	
دينار كويتي	دينار كويتي		
			الإيرادات
(312,455)	146,180	7	أرباح / (خسائر) غير محققة من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
16,000	645		أرباح محققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
173,655	207,097		إيرادات توزيعات أرباح
4,872	33,321		إيرادات عوائد
(117,928)	387,243		إجمالي الإيرادات
			المصروفات
(115,562)	(104,249)	11,14	أتعاب إدارة
(9,630)	(8,687)	12,13,14	أتعاب أمين الحفظ ومراقب الإستثمار
(6,996)	(8,359)		مصروفات أخرى
13,168	(171)		(خسائر) / أرباح فروق عملات أجنبية
(119,020)	(121,466)		إجمالي المصاريف
(236,948)	265,777		إجمالي الدخل / (الخسارة) الشاملة للسنة

إن الإيضاحات المرفقة في الصفحات من 7 إلى 19 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

صندوق نور الإسلامي الخليجي
مؤلة الكويت

بيان التغيرات في حقوق الملكية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

إجمالي حقوق الملكية دينار كويتي	(خسائر متراكمة) / أرباح مرحلة دينار كويتي	فائض الوحدات دينار كويتي	رأس المال دينار كويتي
7,283,165	140,524	295,543	6,847,098
(236,948)	(236,948)	-	-
(136,802)	(136,802)	-	-
(50,333)	-	(4,333)	(46,000)
6,859,082	(233,226)	291,210	6,801,098
6,859,082	(233,226)	291,210	6,801,098
265,777	265,777	-	-
(20,409)	-	(409)	(20,000)
7,104,450	32,551	290,801	6,781,098

إن الإيضاحات المرتبطة في الصفحات من 7 إلى 19 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

في 1 يناير 2022
إجمالي الخسارة الشاملة للسنة
توزيعات أرباح
إسترداد وحدات
في 31 ديسمبر 2022

في 1 يناير 2023
إجمالي الدخل الشامل للسنة
إسترداد وحدات
في 31 ديسمبر 2023

2022	2023	إيضاح
دينار كويتي	دينار كويتي	
(236,948)	265,777	الأنشطة التشغيلية صافي ربح / (خسارة) السنة
		تعديلات لـ:
312,455	(146,180)	(أرباح) / خسائر غير محققة من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
(16,000)	(645)	أرباح محققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
(173,655)	(207,097)	إيرادات توزيعات أرباح
(4,872)	(33,321)	إيرادات عوائد
(119,020)	(121,466)	
73,338	21,077	التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:
12,754	4,069	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
(97,405)	(1,318)	إيرادات مستحقة وأرصدة مدينة أخرى
138,707	242,044	مصروفات مستحقة وأرصدة دائنة أخرى
4,872	26,809	إيرادات توزيعات أرباح مستلمة
13,246	171,215	إيرادات عوائد مستلمة
		صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية
(136,802)	-	الأنشطة التمويلية
(50,333)	(20,409)	توزيعات أرباح نقدية مدفوعة
(187,135)	(20,409)	المدفوع عن الوحدات المستردة
(173,889)	150,806	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية
1,566,499	1,392,610	صافي الزيادة / (النقص) في النقد والنقد المعادل
1,392,610	1,543,416	نقد ونقد معادل في بداية السنة
		نقد ونقد معادل في نهاية السنة

1. معلومات عامة

إن صندوق نور الإسلامي الخليجي ("الصندوق") هو صندوق استثماري مفتوح ويقع مقره في دولة الكويت. تم تأسيس الصندوق بتاريخ 13 فبراير 2007 لمدة خمس سنوات كصندوق استثماري مفتوح وفقاً لأحكام المرسوم بالقانون رقم 31 لسنة 1990 في شأن تنظيم تداول الأوراق المالية وإنشاء صناديق الإستثمار.

تبلغ مدة الصندوق خمس سنوات تبدأ من تاريخ التأسيس وهي قابلة للتجديد شريطة موافقة ما يزيد عن 50% من مالكي الوحدات، وقد وافقت هيئة أسواق المال على تجديد رخصة الصندوق لمدة ثلاث سنوات تبدأ من 5 فبراير 2024.

يهدف الصندوق إلى تحقيق أرباح رأسمالية طويلة الأجل وتنمية العوائد وذلك عن طريق الاستثمار بشكل أساسي في الأسهم المدرجة أو من خلال تملك حصص بالشركات التي سوف تدرج في سوق الكويت والأسواق الخليجية الرسمية للأوراق المالية واستثمار النقد المتوفر في سوق الأدوات الاستثمارية (الودائع قصيرة ومتوسطة الأجل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية) مع مراعاة القيود الواردة على الاستثمار في هذا النظام.

تتم إدارة الصندوق من قبل شركة نور للاستثمار المالي ش.م.ك.ع. ("مدير الصندوق") ومقرها الرئيسي في مبنى نور، الشويخ، تقاطع شارع الجهراء وطريق المطار الدولي، ص.ب. 3311، الصفاة 13034، دولة الكويت.

تتولى الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية ش.م.ك.م. مهام أمين الحفظ ومراقب الاستثمار، وأمين سجل حملة الوحدات.

قام مدير الصندوق بتعديل بعض مواد النظام الأساسي للصندوق وفقاً للقرار رقم (1) لسنة 2022 الصادر من قبل هيئة أسواق المال بشأن تعديل بعض أحكام أنظمة الإستثمار الجماعي، وتم اعتماد جميع التعديلات من قبل هيئة أسواق المال والتي أقرها بتاريخ 13 فبراير 2023.

اعتمدت الجمعية العمومية السنوية لمالكي الوحدات المنعقدة في 8 يونيو 2023 البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 من قبل مدير الصندوق في 29 يناير 2024.

2. أساس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية على أساس التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتي تم إدراجها بالقيمة العادلة.

تم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي وهو عملة التشغيل والعرض للصندوق.

إن إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب استخدام بعض التقديرات المحاسبية المهمة. كما يتطلب من مدير الصندوق اتخاذ الأحكام في تطبيق السياسات المحاسبية للصندوق. يتضمن إيضاح 5 التقديرات والإفتراضات المحاسبية والأحكام الهامة التي تم اتخاذها في إعداد البيانات المالية وتأثيرها.

2.1 بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية للصندوق وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية، والنظام الأساسي للصندوق والإرشادات الصادرة عن هيئة أسواق المال.

3. تطبيق معايير دولية جديدة ومعدلة للمعايير الدولية للتقارير المالية

(أ) معايير وتفسيرات وتعديلات جديدة سارية من 1 يناير 2023

إن السياسات المحاسبية المطبقة في إعداد البيانات المالية تتفق مع تلك المتبعة في إعداد البيانات المالية السنوية للصندوق للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 باستثناء تطبيق معايير جديدة تسري اعتباراً من 1 يناير 2023. لم يتم تعديل التطبيق المبكر لأي معيار أو تفسير أو تعديل تم صدوره ولم يسر مفعوله بعد.

يتم تطبيق العديد من التعديلات لأول مرة في 2023، غير أنه ليس لها تأثير مادي على البيانات المالية للصندوق.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) وبيان ممارسة المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (2) - الإفصاح عن السياسات المحاسبية.

إن التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) وبيان ممارسة المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (2) إصدار الأحكام حول المادية والتي أورد فيها إرشادات وأمثلة لمساعدة المنشآت على تطبيق أحكام المادية على الإفصاحات عن السياسة المحاسبية. تهدف التعديلات إلى مساعدة المنشآت عند تقديم إفصاحات عن السياسات المحاسبية الأكثر جدوى عن طريق استبدال شرط إفصاح المنشآت عن سياساتها المحاسبية "المهمة" بشرط الإفصاح عن سياساتها المحاسبية "المادية" وإضافة إرشاد حول كيفية تطبيق المنشآت لمفهوم المادية عند اتخاذ قرارات بشأن الإفصاحات عن السياسات المحاسبية.

لم يكن لهذا المعيار تأثير مادي على البيانات المالية للصندوق.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (17) عقود التأمين

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (17) عقود التأمين، وهو معيار محاسبية جديد شامل لعقود التأمين يغطي الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح. يحل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (17) محل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (4) عقود التأمين التي صدرت في عام 2005. ينطبق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (17) على جميع أنواع عقود التأمين (أي التأمين على الحياة وغير التأمين على الحياة والتأمين المباشر وإعادة التأمين)، بغض النظر عن نوع المنشآت المصدرة لها، مثل بالإضافة إلى بعض الضمانات والأدوات المالية ذات خصائص المشاركة الاختيارية؛ سيتم تطبيق بعض استثناءات النطاق. يتمثل الهدف العام للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (17) في توفير نموذج محاسبي لعقود التأمين يكون أكثر فائدة واتساقاً لشركات التأمين. على عكس المتطلبات الواردة في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (4)، والتي تعتمد إلى حد كبير على سياسات المحاسبة المحلية السابقة، يوفر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (17) نموذجاً شاملاً لعقود التأمين، يغطي جميع الجوانب المحاسبية ذات الصلة. إن جوهر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (17) هو النموذج العام، مضافاً إليه:

- تطبيق خاص للعقود ذات خصائص المشاركة الاختيارية المباشرة (طريقة الأتعاب المتغيرة).
- أسلوب مبسط (طريقة التخصيص المتميز) بشكل رئيسي للعقود ذات الفترات القصيرة.

لم يكن لهذا المعيار أي تأثير على البيانات المالية للصندوق.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (8) - تعريف التقديرات المحاسبية

توضح التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (8) الفرق بين التغييرات في التقديرات المحاسبية والتغييرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء. كما توضح كيفية استخدام المنشآت لأساليب ومدخلات القياس لوضع تقديرات محاسبية.

لم يكن لهذا المعيار تأثير مادي على البيانات المالية للصندوق.

هناك تعديلات أخرى تتعلق بمعيار المحاسبة الدولي رقم (12) "ضرائب الدخل" والتي ليس لها أي تأثير على البيانات المالية للصندوق.

3. تطبيق معايير دولية جديدة ومعدلة للمعايير الدولية للتقارير المالية (تتمة)
ب) معايير وتفسيرات وتعديلات جديدة لكنها غير سارية بعد

هناك عدد من المعايير والتعديلات على المعايير والتفسيرات التي أصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولية والتي تسري في الفترات المحاسبية المستقبلية والتي قررت إدارة الصندوق عدم تطبيقها مبكراً.
تسري التعديلات التالية على الفترة التي تبدأ في 1 يناير 2024:

- التزامات البيع وإعادة التأجير (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) عقود الإيجار) ؛
- تصنيف المطلوبات كمتداولة أو غير متداولة (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض البيانات المالية) ؛
- المطلوبات غير المتداولة مع التعهدات ((تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض البيانات المالية)؛ و
- ترتيبات تمويل الموردين (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (7) بيان التدفقات النقدية ومعيار المحاسبة الدولي رقم (7) الأدوات المالية: الإفصاحات).

تسري التعديلات التالية على الفترة التي تبدأ في 1 يناير 2025:

- عدم قابلية الصرف (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (21) تأثير التغير في تحويل سعر صرف العملة الأجنبية).

تقوم إدارة الصندوق حالياً بتقييم تأثير هذه المعايير والتعديلات المحاسبية الجديدة. لا تعتقد إدارة الصندوق أن التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) سيكون لها تأثير كبير على تصنيف مطلوباتها، حيث إن خاصية التحويل في أدوات الدين القابلة للتحويل تصنف كأدوات ملكية وبالتالي لا تؤثر على تصنيف ديونها القابلة للتحويل كمطلوبات غير متداولة. لا تتوقع إدارة الصندوق أن يكون لأي معايير أخرى صادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، ولكنها لم تصبح سارية المفعول بعد، أي تأثير مادي على الصندوق.

4. السياسات المحاسبية المادية

4.1 عرض الموجودات والمطلوبات في بيان المركز المالي

تتطلب طبيعة نشاط الصندوق، كونه منشأة مؤسسة لأغراض الاستثمار تصنيف الموجودات والمطلوبات في بيان المركز المالي وفقاً لسيولتها في ترتيب تنازلي، حيث تعتقد الإدارة أن هذا العرض يقدم معلومات ذات صلة وموثوقية أكثر بأنشطة الصندوق. إن هذه الطريقة في عرض الموجودات والمطلوبات تتطلب تقديم معلومات أخرى حول تواريخ استحقاق كافة الموجودات والمطلوبات المالية في الإيضاحات حول البيانات المالية. يقدم الصندوق هذه المعلومات بناء على طول مدة التعاقد المتبقية كما في تاريخ البيانات المالية.

تتضمن الموجودات المالية للصندوق نقد ونقد معادل، موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، وإيرادات مستحقة وأرصدة مدينة أخرى.

تتضمن المطلوبات المالية للصندوق مصروفات مستحقة وأرصدة دائنة أخرى.

يتم عرض المبالغ المتوقع تحصيلها للموجودات أو دفعها فيما يتعلق بالمطلوبات بالحد الأدنى في الإيضاحات كموجودات ومطلوبات مستحقة خلال سنة من تاريخ البيانات المالية، مع ذلك فإن الصندوق ليس لديه أي موجودات أو مطلوبات مستحقة خلال فترة أكثر من سنة من تاريخ البيانات المالية.

4. السياسات المحاسبية المادية (تتمة)

4.2 الأدوات المالية

يقوم الصندوق بتصنيف أدواته المالية كموجودات مالية ومطلوبات مالية. يتم إدراج الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما يكون الصندوق طرفاً في الأحكام التعاقدية لتلك الأدوات.

تتضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي نقد ونقد معادل، موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، إيرادات مستحقة وأرصدة مدينة أخرى ومصروفات مستحقة وأرصدة دائنة أخرى.

الموجودات المالية

التصنيف والإعتراف المبدئي

لتحديد فئة تصنيف وقياس الموجودات المالية، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 تقييم كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات الملكية والمشتقات، استناداً إلى نموذج الأعمال الخاص بالصندوق بإدارة موجودات الصندوق وكذلك خصائص التدفقات النقدية التعاقدية لتلك الأدوات مجتمعين.

إن الموجودات المالية المصنفة في البيانات المالية ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 هي كما يلي:

- موجودات مالية بالتكلفة المطفأة.
- موجودات ملكية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

القياس اللاحق

يعتمد القياس اللاحق للموجودات المالية على تصنيفها كما يلي:

موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

- يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة عندما تستوفي كلا من الشرطين التاليين وألا يكون مصنفاً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- محتفظ به في إطار نموذج أعمال هدفه الاحتفاظ بالأصل لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية، و ينتج عن شروطه التعاقدية، في تواريخ معينة، تدفقات نقدية تعتبر فقط مدفوعات لأصل الدين وعائد على أصل الدين القائم.

إن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي المعدلة بخسائر انخفاض القيمة، إن وجدت. يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر في بيان الدخل الشامل عند إلغاء الاعتراف بالأصل أو تعديله أو انخفاض قيمته.

تتضمن الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة نقد ونقد معادل وإيرادات مستحقة وأرصدة مدينة أخرى.

طريقة معدل العائد الفعلي

تمثل طريقة معدل العائد الفعلي طريقة لاحتساب التكلفة المطفأة لأصل مالي. يمثل معدل العائد الفعلي المعدل الذي يخصم المتحصلات النقدية المستقبلية المقدرة بالضبط من خلال العمر الإنتاجي المتوقع للأصل، أو، حسب الفترة الأقصر، حيثما كان ذلك مناسباً.

نقد ونقد معادل

يتضمن نقد ونقد معادل أرصدة لدى بنوك محلية وأجنبية ووديعة قصيرة الأجل مودعة لدى بنك محلي لها فترة استحقاق تعاقدية أقل من ثلاثة أشهر من تاريخ الإيداع ونقد في محافظ استثمارية. إن الأرصدة لدى البنوك، ووديعة قصيرة الأجل ونقد في محافظ استثمارية معرضة لمخاطر غير جوهريّة من التغيرات في القيمة.

إيرادات مستحقة وأرصدة مدينة أخرى

إن الإيرادات المستحقة والأرصدة المدينة الأخرى هي مبالغ مستحقة في السياق الطبيعي للأعمال ويتم إثباتها ميدانياً بالقيمة العادلة ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي، ناقصاً مخصص خسائر الانخفاض في القيمة.

4. السياسات المحاسبية المادية (تتمة)

4.2 الأدوات المالية (تتمة)

الموجودات المالية (تتمة)

انخفاض قيمة الموجودات المالية

تستند الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وفقاً للعقد وكافة التدفقات النقدية التي يتوقع الصندوق استلامها، ويتم خصم العجز بنسبة تقريبية إلى معدل العائد الفعلي الأصلي على ذلك الأصل. تشمل التدفقات النقدية المتوقعة التدفقات النقدية من بيع الضمانات المحتفظ بها أو التحسينات الائتمانية الأخرى التي تعتبر جزءاً من الشروط التعاقدية.

بالنسبة للإيرادات المستحقة والأرصدة المدينة الأخرى، قام الصندوق بتطبيق الأسلوب المبسط الخاص بالمعيار واحتماب خسائر الائتمانية المتوقعة بناء على فترة الخسائر الائتمانية المتوقعة. أنشأ الصندوق جدول مخصصات يعتمد على الخبرة التاريخية للخسائر الائتمانية، معدل من أجل العوامل المستقبلية الخاصة بالمدينين والبيئة الاقتصادية.

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

يصنف الصندوق الموجودات المالية كمحتفظ بها لغرض المتاجرة إذا كان قد تم شراؤها أو إصدارها بصورة رئيسية لتحقيق ربح قصير الأجل من خلال أنشطة المتاجرة أو تشكل جزءاً من محفظة أدوات مالية تدار معاً، ويوجد دليل على نموذج حديث من تحقيق أرباح قصيرة الأجل. تسجل الموجودات المحتفظ بها لغرض المتاجرة وتقاس في بيان المركز المالي بالقيمة العادلة.

يدرج أرباح أو خسائر التغيير في القيمة العادلة، الأرباح أو الخسائر الناتجة من البيع، توزيعات الأرباح في بيان الدخل وفقاً لشروط العقد أو عندما يثبت الحق في استلام مبلغ الأرباح.

إلغاء الاعتراف

يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية (كلياً أو جزئياً) عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، أو عندما يحول الصندوق حقه في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، وذلك في إحدى الحالتين التاليين: (أ) إذا تم تحويل جميع المخاطر والعوائد الخاصة بملكية الموجودات المالية من قبل الصندوق، أو (ب) عندما لا يتم تحويل جميع المخاطر والعوائد للموجودات المالية أو الاحتفاظ بها، ولكن تم تحويل السيطرة على الموجودات المالية. عندما يحتفظ الصندوق بالسيطرة، فيجب عليها الاستمرار في إدراج الموجودات المالية بحدود نسبة مشاركتها فيها.

المطلوبات المالية

يتم الاعتراف المبدئي لجميع المطلوبات المالية بالقيمة العادلة، وفي حالة القروض والسلفيات والدائنون تخصم تكاليف المعاملة المتعلقة بها بشكل مباشر. يتم قياس جميع المطلوبات المالية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة سعر العائد الفعلي.

الدائنون

يمثل بند الدائنون الإلتزام لسداد قيمة خدمات تم الحصول عليها ضمن النشاط الاعتيادي. يتم إدراج الدائنون مبدئياً بالقيمة العادلة وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي. يتم تصنيف الدائنون كمطلوبات متداولة إذا كان السداد يستحق خلال سنة أو أقل (أو ضمن الدورة التشغيلية الطبيعية للنشاط أيهما أطول)، وبخلاف ذلك، يتم تصنيفها كمطلوبات غير متداولة.

4.3 مقاصة الأدوات المالية

تتم المقاصة بين الموجودات والمطلوبات المالية وصافي المبلغ المبين في بيان المركز المالي إذا كانت هناك حقوق قانونية حالية قابلة للتنفيذ لمقاصة المبالغ المعترف بها وتوجد نية السداد على أساس الصافي أو استرداد الموجودات وتسوية المطلوبات في آن واحد.

4. السياسات المحاسبية المادية (تتمة)

4.4 رأس المال

يقوم الصندوق بإصدار الوحدات القابلة للإسترداد، وهي قابلة للإسترداد وفقاً لخيار حملة الوحدات وتصنف كحقوق ملكية وفقاً للتعديل على معيار المحاسبة الدولي رقم 32، ويمكن إعادة الوحدات القابلة للإسترداد إلى الصندوق في أي وقت وفقاً للنظام الأساسي، وتعديلاته، مقابل نقد يساوي حصة نسبية من قيمة صافي موجودات الصندوق.

4.5 المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على الصندوق التزام حالي قانوني أو محتمل ناتج من حدث سابق وتكون تكاليف سداد الالتزام محتملة الوقوع ويمكن قياسها بصورة موثوق منها. ويتم مراجعة المخصصات في نهاية كل فترة مالية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي. وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقود مادياً، فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصاريف المتوقعة المطلوبة لتسوية الالتزام. لا يتم إدراج المخصصات للخسائر التشغيلية.

4.6 تحقق الإيرادات

إن إيرادات الصندوق تتمثل بشكل رئيسي في صافي إيرادات استثمارات والتي تقع خارج نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية 15.

تتمثل إيرادات الصندوق فيما يلي:

أرباح بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

يتم إثبات الربح أو الخسارة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة عند قيام الصندوق بتحويل المخاطر المهمة والمنافع المرتبطة بملكية الاستثمار المباع. يتم قياس أرباح بيع الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بالفرق بين المتحصل من البيع والقيمة الدفترية للموجودات في تاريخ البيع، ويتم الاعتراف بها في تاريخ البيع.

إيرادات توزيعات أرباح

يتم تحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت حق الصندوق في استلام تلك الدفعات.

إيرادات عوائد

يتم إثبات إيرادات عوائد على أساس نسبي زمني باستخدام طريقة العائد الفعلي.

4.7 العملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات بالعملات الأجنبية إلى الدينار الكويتي حسب أسعار الصرف السائدة عند تاريخ المعاملة. ويتم تحويل جميع الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية إلى الدينار الكويتي حسب سعر الصرف السائد بتاريخ البيانات المالية. يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن فرق أسعار التحويل في بيان الدخل الشامل.

يتم تسجيل الموجودات والمطلوبات غير النقدية بالعملات الأجنبية والتي تظهر بالتكلفة التاريخية حسب سعر الصرف السائد بتاريخ المعاملة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير النقدية بالعملات الأجنبية والتي تظهر بالقيمة العادلة إلى الدينار الكويتي حسب سعر الصرف السائد بتاريخ تحديد القيمة.

4.8 توزيعات أرباح

يقوم الصندوق بالاعتراف بتوزيعات الأرباح النقدية وغير النقدية على حملة الوحدات كمطلوبات عند إقرار تلك التوزيعات نهائياً، عند الموافقة عليها من قبل مدير الصندوق، حيث يتم الاعتراف بقيمة تلك التوزيعات بحقوق الملكية.

عند توزيع الموجودات غير النقدية، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للموجودات والقيمة العادلة للموجودات التي تم توزيعها على حملة الوحدات في بيان الدخل الشامل.

5. التقديرات والافتراضات المحاسبية والأحكام الهامة

إن إعداد البيانات المالية للصندوق يتطلب من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للإيرادات والمصروفات والموجودات والمطلوبات في تاريخ البيانات المالية. يمكن أن تختلف النتائج الفعلية عن التقديرات.

الأحكام المحاسبية

خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للصندوق، قامت الإدارة بعمل تقديرات وافتراضات بتحديد المبالغ المثبتة في البيانات المالية. إن أهم استخدام للأحكام والتقديرات هو كما يلي:

تصنيف الأدوات المالية

عند اقتناء أداة مالية، يقرر الصندوق ما إذا كان من الضروري تصنيفها "بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة" أو "بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" أو "بالتكلفة المطفأة". يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 تقييم كافة الموجودات المالية - باستثناء أدوات حقوق الملكية والمشتقات - استناداً إلى نموذج أعمال الشركة المستخدم في إدارة الموجودات وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأدوات. يتبع الصندوق الدليل الإرشادي للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 عند تصنيف موجوداته المالية والمبين في إيضاح 4.

وضع الصندوق بصفته طرف أصيل

يجري الصندوق بشكل منتظم تقييماً لتحديد أي تغيير في وضعه الحالي كطرف أصيل أو كوكيل. يتضمن هذا التقييم اعتبار أن أي تغيير في العلاقة الإجمالية بين الصندوق والأطراف الأخرى يمكن أن يدل على أن وضعه الحالي كطرف أصيل أو كوكيل قد تغير حتى وإن عمل مسبقاً كطرف أصيل أو كوكيل. على سبيل المثال، إذا حدث تغير في حقوق الصندوق أو حقوق الأطراف الأخرى، فإن الصندوق يعيد النظر في وضعه كطرف أصيل أو كوكيل. يأخذ التقييم المبدئي في الاعتبار أوضاع السوق التي نتج عنها في الأصل عمل الصندوق كطرف أصيل أو كوكيل. يحدد الصندوق كطرف أصيل إذا كان هو المتعهد الأساسي في أي ترتيبات تعاقدية له مع الأطراف الأخرى، وأنه المسؤول عن تسعيرها وتحديد نطاقها، وما إذا كان يتعرض لمخاطر المخزون والمخاطر الائتمانية. انتهى الصندوق إلى أنه طرف أصيل في جميع ترتيبات إيراداته لأنه هو المتعهد الأساسي وأن لديه حرية التسعير، وأنه يتعرض أيضاً للمخاطر الائتمانية وخسارة الموجودات.

المطلوبات المحتملة

إن المطلوبات المحتملة هي التزامات محتملة تنشأ عن أحداث ماضية بتأكد وجودها فقط بوقوع أو عدم وقوع أحداث مستقبلية لا تدخل بالكامل ضمن سيطرة إدارة الصندوق. يسجل الصندوق مخصصات للمطلوبات الطارئة عند اعتبار أن الخسارة منها محتملة وأنه يمكن قياسها بشكل موثوق فيه. عند تحديد ما إذا كان يجب إدراج هذه المخصصات والمبالغ ذات الصلة أم لا، ينبغي ممارسة أحكام هامة صادرة عن الإدارة. يستخدم الصندوق المبادئ والمعايير المقررة في المعايير الدولية للتقارير المالية وأفضل الممارسات السائدة في القطاع الذي تعمل فيه عند اتخاذ مثل هذه الأحكام.

6. نقد ونقد معادل

2022	2023	
دينار كويتي	دينار كويتي	
622,131	284,577	أرصدة لدى البنوك
750,000	1,090,000	*وديعة قصيرة الأجل
20,479	168,839	نقد في محافظ استثمارية
1,392,610	1,543,416	

*تمثل وديعة قصيرة الأجل وديعة مودعه لدى بنك محلي وتحمل معدل عائد 4.45% سنوياً (2022: 4.125%).

7. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

2022	2023	
دينار كويتي	دينار كويتي	
1,541,937	1,389,405	استثمارات في أوراق مالية مسعرة - الكويت
3,921,536	4,199,816	استثمارات في أوراق مالية مسعرة - دول مجلس التعاون الخليجي
5,463,473	5,589,221	

فيما يلي الحركة على الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

2022	2023	
دينار كويتي	دينار كويتي	
5,833,266	5,463,473	في 1 يناير
75,830	15,695	مشتريات
(133,168)	(36,127)	استيعادات
(312,455)	146,180	أرباح/ (خسائر) غير محققة
5,463,473	5,589,221	في 31 ديسمبر

8. مصروفات مستحقة وأرصدة دائنة أخرى

2022	2023	
دينار كويتي	دينار كويتي	
27,097	26,039	أتعاب إدارة مستحقة إلى مدير الصندوق (إيضاح 14)
2,258	2,170	أتعاب مستحقة لأمين الحفظ ومراقب الاستثمار (إيضاح 14)
6,662	6,490	أرصدة دائنة أخرى
36,017	34,699	

9. رأس المال

يتكون رأس مال الصندوق من وحدات قابلة للاسترداد بقيمة اسمية 1 دينار كويتي لكل منها. إن رأس المال المصرح به للصندوق متغير ويتراوح من 2,000,000 وحدة إلى 50,000,000 وحدة (2022: 2,000,000 وحدة إلى 50,000,000 وحدة) بقيمة اسمية 1 دينار كويتي للوحدة. كما في 31 ديسمبر 2023 يتكون رأس مال الصندوق من 6,781,098 وحدة (2022: 6,801,098 وحدة). على مدير الصندوق - في حالة انخفاض رأس مال الصندوق عن الحد الأدنى - أن يخطر هيئة أسواق المال ("الهيئة") خلال خمسة أيام عمل من تاريخ انخفاض رأس المال، وللهيئة اتخاذ ما تراه مناسباً بما يحقق مصلحة حملة الوحدات.

10. صافي قيمة الموجودات للوحدة

2022	2023	
6,859,082	7,104,450	صافي الموجودات العائدة لمالكي الوحدات (دينار كويتي)
6,801,098	6,781,098	عدد الوحدات القائمة (وحدة)
1.009	1.048	صافي قيمة الموجودات للوحدة (دينار كويتي)

10. صافي قيمة الموجودات للوحدة (تمة)

فيما يلي الحركة على الوحدات خلال السنة:

الوحدات علاوة إصدار	مالكي الوحدات مساهمة	عدد الوحدات	
295,543	6,847,098	6,847,098	في 1 يناير 2022
(4,333)	(46,000)	(46,000)	المدفوع لوحدات مستردة خلال السنة
291,210	6,801,098	6,801,098	في 31 ديسمبر 2022
291,210	6,801,098	6,801,098	في 1 يناير 2023
(409)	(20,000)	(20,000)	المدفوع لوحدات مستردة خلال السنة
290,801	6,781,098	6,781,098	في 31 ديسمبر 2023

11. أتعاب إدارة

يستحق مدير الصندوق أتعاب سنوية بنسبة 1.5% من صافي قيمة موجودات الصندوق ويتقاضاها مدير الصندوق كل ثلاثة أشهر خلال خمسة عشر يوماً من التعامل. وحيث يهدف الصندوق إلى تحقيق عائد سنوي قدره 15% (معيار الأداء المستهدف) فإضافة إلى أتعاب الإدارة يستحق مدير الصندوق أتعاباً تشجيعية إضافية بنسبة 15% من القيمة المحققة التي تزيد عن معيار الأداء المستهدف، وتسد في نهاية السنة المالية. وفي حالة قيام أحد المستثمرين بإسترداد الوحدات خلال السنة المالية فيتم احتساب الأتعاب التشجيعية على العوائد التي تفوق 15% والتي تخص قيمة الوحدات المستردة فقط. وفي كل الأحوال لا يجوز أن يزيد الحد الأقصى للأتعاب التي يتقاضاها مدير الصندوق عن 5% سنوياً.

12. أتعاب أمين الحفظ

تقوم الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية ش.م.ك.م. بواجبات أمين الحفظ نظير إجمالي أتعاب سنوية بنسبة 0.0625% من صافي قيمة موجودات الصندوق، والتي يتم احتسابها بشكل شهري ودفعها على أساس ربع سنوي.

13. أتعاب مراقب الاستثمار

تقوم الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية ش.م.ك.م. بواجبات مراقب الاستثمار نظير إجمالي أتعاب سنوية بنسبة 0.0625% من صافي قيمة موجودات الصندوق، عن واجباتها بصفتها مراقب الاستثمار، والتي يتم احتسابها بشكل شهري ودفعها على أساس ربع سنوي.

14. أرصدة ومعاملات مع أطراف ذات صلة

تمثل الأرصدة والمعاملات مع مالكي الوحدات الرئيسيين ومدير الصندوق وأمين الحفظ ومراقب الاستثمار وتخضع لأحكام نشرة اكتاب الصندوق.

إن الأرصدة والمعاملات مع أطراف ذات صلة خلال السنة هي كما يلي:

2022	2023
دينار كويتي	دينار كويتي
27,097	26,039
2,258	2,170

بيان المركز المالي:

أتعاب إدارة مستحقة إلى مدير الصندوق (إيضاح 8)
أتعاب مستحقة لأمين الحفظ ومراقب الاستثمار (إيضاح 8)

2022	2023
دينار كويتي	دينار كويتي
115,562	104,249
9,630	8,687

بيان الدخل الشامل:

أتعاب إدارة
أتعاب أمين الحفظ ومراقب الاستثمار

14. أرصدة ومعاملات مع أطراف ذات صلة (تتمة)

وفقاً للنظام الأساسي للصندوق يجب ألا تقل مشاركة مدير الصندوق في وحدات الصندوق عن 5% من إجمالي عدد الوحدات المطروحة للاكتتاب العام ويجب ألا تزيد عن 95% ولا يجوز أن يتصرف في تلك الوحدات أو أن يستردها طوال مدة إدارته للصندوق. كما في تاريخ بيان المركز المالي، يحتفظ مدير الصندوق بعدد 4,850,000 وحدة تمثل 71.52% من الوحدات المشتركة فيها في الصندوق (2022: 4,850,000 وحدة تمثل 71.31% من الوحدات المشتركة فيها في الصندوق).

15. إدارة المخاطر المالية

عوامل المخاطر المالية

تؤدي أنشطة الصندوق إلى تعريضه للعديد من المخاطر المالية: مخاطر السوق (مثل مخاطر سعر حقوق الملكية ومخاطر العملة الأجنبية ومخاطر معدل العائد) ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة. إن سياسات مدير الصندوق لتخفيف المخاطر موضحة أدناه. لا يستخدم الصندوق مشتقات الأدوات المالية، على أساس المضاربة المستقبلية.

تم الإفصاح عن تفاصيل السياسات المحاسبية المادية والطرق المستخدمة متضمناً ذلك معايير الاعتراف وأسس القياس وأسس الاعتراف بالإيرادات والمصاريف فيما يتعلق بكل فئة من فئات الموجودات والمطلوبات المالية في الإيضاح رقم 4 حول البيانات المالية.

15.1 مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية بسبب التغيرات في أسعار السوق. تتضمن مخاطر السوق مخاطر سعر حقوق الملكية ومخاطر العملة الأجنبية ومخاطر معدل العائد.

(أ) مخاطر سعر حقوق الملكية

إن استثمارات الأسهم الخاصة بالصندوق يتم تداولها بشكل عام وهي مدرجة في بورصة الكويت (البورصة) وسوق المالية السعودية (تداول) وسوق دبي المالي وسوق قطر للأوراق المالية وسوق أبوظبي للأوراق المالية. تتطلب سياسة الصندوق أن تتم مراقبة مركز السوق الشامل بشكل يومي من قبل مدير الصندوق وأن تتم مراجعته بشكل ربع سنوي.

بلغ تعرض الصندوق لمخاطر الأسعار كما في 31 ديسمبر 2023 مبلغ 5,589,221 دينار كويتي (2022: 5,463,473 دينار كويتي). إن سياسة الصندوق هي تركيز محفظة الاستثمار في أسهم بنوك وشركات مدرجة في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي حيث ترى الإدارة أن الصندوق يستطيع أن يحقق أقصى قدر من العائدات المحصلة مقارنةً بمستوى المخاطر التي يتعرض لها الصندوق. يبين الجدول التالي ملخصاً لتراكبات القطاع الهامة في محفظة الأسهم:

محفظة أسهم السوق		
2022	2023	
دينار كويتي	دينار كويتي	
2,407,220	2,474,820	البنوك
1,462,784	1,370,175	الصناعة
727,883	229,530	الخدمات
793,123	960,991	العقارات
72,463	553,705	اخرى
5,463,473	5,589,221	

يوضح الجدول التالي حساسية صافي موجودات الصندوق العائدة إلى مالكي الوحدات من حركات أسعار الأسهم كما في 31 ديسمبر. يستند التحليل إلى الافتراضات بزيادة أسعار بورصة الكويت وأسعار سوق دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 5% (2022: 5%) وانخفاضه بنسبة 5% (2022: 5%) مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة وأن القيمة العادلة لمحفظة الصندوق من أسهم حقوق الملكية تتحرك وفقاً للترابط التاريخي مع السوق. يمثل هذا أفضل تقدير للإدارة للتغير الممكن في أسعار سوق بورصة الكويت وأسعار السوق ذات العلاقة في دول مجلس التعاون الخليجي بالنظر إلى التغير التاريخي للسوق.

15. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

15.1 مخاطر السوق (تتمة)

(أ) مخاطر سعر حقوق الملكية (تتمة)

ينشأ التأثير أدناه من التغير المحتمل المعقول في القيمة العادلة للأسهم.

2022	2023	
دينار كويتي	دينار كويتي	
273,174	279,461	التأثير على صافي الموجودات العائدة لمالكي الوحدات من الزيادة في أسعار السوق
(273,174)	(279,461)	التأثير على صافي الموجودات العائدة لمالكي الوحدات من الانخفاض في أسعار السوق

(ب) مخاطر العملة الأجنبية

يتعرض الصندوق لمخاطر العملة الناتجة من التعرض لعملات مختلفة. تنشأ مخاطر العملات الأجنبية من الصفقات التجارية المستقبلية، والموجودات والمطلوبات المعترف بها وصافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية.

قام مدير الصندوق بوضع سياسات لإدارة مخاطر العملة الأجنبية تتطلب قيام مدير الصندوق بإدارة خطر العملات الأجنبية مقابل عملة الصندوق التشغيلية. يقوم الصندوق بمتابعة وإدارة تلك المخاطر عن طريق:

- متابعة التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية بصورة دورية.
- وضع حدود للتعامل بعملات أجنبية ولأغراض نشاط الصندوق الأساسي.

يوجد لدى الصندوق بعض الاستثمارات في عمليات أجنبية ويتعرض صافي موجوداته إلى مخاطر تحويل العملة الأجنبية. تتم مراقبة المراكز بشكل منتظم لضمان بقاء المراكز في الحدود الموضوعه.

إن لدى الصندوق صافي موجودات جوهرية بالعملات الأجنبية التالية:

2022	2023	
دينار كويتي	دينار كويتي	
1,764,589	1,941,798	ريال سعودي
1,026,533	1,109,240	درهم إماراتي
1,130,414	1,148,778	ريال قطري

فيما يلي التأثير على بيانات الدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية (نتيجة للتغير في العملة الأجنبية) نتيجة لنسبة تغيير مفترضة تبلغ 5% في أسعار السوق مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة:

فيما يلي الأثر على بيان الدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية:

2022	2023	
دينار كويتي	دينار كويتي	
88,229	97,090	ريال سعودي
51,327	55,462	درهم إماراتي
56,521	57,439	ريال قطري

15.2 مخاطر معدل العائد

إن مخاطر معدل العائد هي مخاطر تذبذب قيمة الأداة المالية بسبب التغيرات في سعر العائد السوقي. لا يتعرض الصندوق حالياً لمخاطر العائد حيث أن لديه حسابات توفير ذات معدل عائد ثابت. ليس لدى الصندوق موجودات أو مطلوبات مالية تحمل أسعار عائد متغيرة كما في تاريخ البيانات المالية.

15. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

15.3 مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي خطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسببا خسارة مالية للطرف الآخر. إن الموجودات المالية التي من المحتمل ان تعرض الصندوق لخسائر ائتمانية تتألف بصورة رئيسية من نقد ونقد معادل، وإيرادات مستحقة وأرصدة مدينة أخرى. إن الأرصدة لدى البنوك، وديعة قصيرة الأجل ونقد في محافظ استثمارية مودعة لدى مؤسسات ذات سمعة ائتمانية جيدة. لا يوجد لدى الصندوق أرصدة مدينة جوهرية كما في تاريخ البيانات المالية. يعتبر مدير الصندوق أن التخلف عن السداد الخاص بالأرصدة لدى البنوك، وديعة قصيرة الأجل والنقد لدى المحافظ الاستثمارية والإيرادات المستحقة والأرصدة المدينة الأخرى قريب من الصفر حيث أن تلك الأطراف لديها قدرة كبيرة على الالتزام بالتزاماتهم التعاقدية على المدى القريب وبناء على ذلك، لم يتم تسجيل مخصصات متعلقة بالخسائر الائتمانية المتوقعة بناء على الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهر حيث أن أي انخفاض في القيمة سيكون غير مادي للصندوق.

التعرض للمخاطر الائتمانية

تمثل القيم الدفترية للموجودات المالية الحد الأقصى لخطر الانكشاف للمخاطر الائتمانية. إن أقصى تعرض للمخاطر الائتمانية لفئة الموجودات بتاريخ المركز المالي كما يلي:

2022	2023	
دينار كويتي	دينار كويتي	الموجودات المالية
1,392,610	1,543,416	نقد ونقد معادل
39,016	6,512	إيرادات مستحقة وأرصدة مدينة أخرى
1,431,626	1,549,928	

فيما يلي تحليل لموجودات الصندوق ذات المخاطر الائتمانية من حيث الإقليم الجغرافي والقطاع:

2022	2023	
دينار كويتي	دينار كويتي	الإقليم الجغرافي:
1,283,327	1,198,577	الكويت
148,299	351,351	دول مجلس التعاون الخليجي
1,431,626	1,549,928	

2022	2023	
دينار كويتي	دينار كويتي	قطاع العمل
1,372,131	1,374,577	البنوك
59,495	175,351	أخرى
1,431,626	1,549,928	

15.4 مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي مخاطر ألا يكون الصندوق قادر على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها. ولحد من هذه المخاطر يقوم مدير الصندوق بمراقبة سيولة الموجودات والسيولة بشكل يومي.

تقع المسؤولية النهائية عن إدارة مخاطر السيولة على مدير الصندوق الذي وضع إطار عمل ملائم لإدارة مخاطر السيولة بالإضافة إلى متطلبات إدارة السيولة. يقوم مدير الصندوق بإدارة مخاطر السيولة من خلال الاحتفاظ باحتياطي مناسبة بالإضافة إلى المراقبة المستمرة للتدفقات النقدية المتوقعة والقطعية ومقارنة سجلات استحقاقات الموجودات والمطلوبات المالية. من المتوقع استحقاق المطلوبات المالية (المصروفات المستحقة والأرصدة الدائنة الأخرى) خلال ثلاثة أشهر من تاريخ بيان المركز المالي.

16. إدارة مخاطر رأس المال

تمثل الموارد المالية للصندوق في مجموع حقوق الملكية. إن قيمة صافي موجودات الصندوق العائد لحاملي الوحدات يمكن أن تتغير بصورة كبيرة نتيجة الإشتراكات والإستردادات التي تتم بواسطة حاملي الوحدات. إن هدف الصندوق عند إدارة الموارد المالية هو حماية قدرة الصندوق على الإستمرارية لتوفير عوائد لحاملي الوحدات ومنافع للمستخدمين الخارجين وكذلك للإبقاء على موارد مالية تدعم أنشطة الصندوق الاستثمارية.

يراقب مدير الصندوق موارد المالية على أساس قيمة صافي موجودات الصندوق العائد لحاملي الوحدات القابلة للإسترداد.

17. القيمة العادلة للأدوات المالية

تمثل القيمة العادلة المبلغ الذي يمكن من خلاله استلام أو بيع أصل أو المبلغ المدفوع لتحويل التزام في معاملة نظامية بين مشاركين في السوق كما في تاريخ القياس. تستند القيمة العادلة للموجودات المالية المتداولة في أسواق نشطة إلى أسعار السوق بأعلى سعر شراء بتاريخ التداول في نهاية السنة.

يقدم الجدول التالي تحليلاً للأدوات المالية التي يتم قياسها بعد الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة، مصنفة في مستويات من 1 إلى 3 على أساس درجة دعم القيمة العادلة الخاصة بكل مستوى بمصادر يمكن تحديدها.

فيما يلي مستويات مدرج القيمة العادلة:

المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير معدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المتماثلة؛
المستوى 2: المدخلات بخلاف الأسعار المعلنة المدرجة في المستوى 1 التي تكون ملحوظة للموجودات أو المطلوبات، سواء بشكل مباشر (على سبيل المثال، كالأسعار) أو غير مباشر (على سبيل المثال، مدخلات متعلقة بالأسعار)؛
المستوى 3: المدخلات للموجودات أو المطلوبات التي لا تكون مستندة إلى معلومات سوقية ملحوظة (معلومات غير ملحوظة).

المستوى 1	2023
دينار كويتي	
1,389,405	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
4,199,816	استثمارات في أوراق مالية مسعرة - الكويت
5,589,221	استثمارات في أوراق مالية مسعرة - دول مجلس التعاون الخليجي

المستوى 1	2022
دينار كويتي	
1,541,937	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
3,921,536	استثمارات في أوراق مالية مسعرة - الكويت
5,463,473	استثمارات في أوراق مالية مسعرة - دول مجلس التعاون الخليجي

تستند القيمة العادلة للأدوات المالية التي يتم تداولها في أسواق نشطة على أسعار السوق المعلنة في تاريخ التقرير. يتم تصنيف السوق على أنها سوق نشطة في حالة إتاحة الأسعار المعلنة بسرعة وبتنظيم من البورصة، أو التاجر، أو الوسيط، أو مجموعة القطاع، أو خدمات التسعير، أو الجهة الرقابية وتمثل تلك الأسعار معاملات السوق الفعلية والمنظمة على أساس المعاملات التجارية البحتة.

إن أسعار السوق المدرجة المستخدمة للموجودات المالية المملوكة لدى الصندوق هو أفضل سعر شراء. هذه الأدوات مدرجة في المستوى 1.

ليس لدى الصندوق أدوات مالية مصنفة ضمن المستوى 2 والمستوى 3، من فئة القياس بالقيمة العادلة كما في تاريخ البيانات المالية.

لم تكن هناك أية تحويلات بين مستويات القيمة العادلة خلال السنة.

إن القيم الدفترية لجميع الموجودات المالية والمطلوبات المالية الأخرى، المدرجة بالتكلفة المطفأة، تقارب قيمها العادلة كما في تاريخ التقرير.

18. أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب بعض أرقام المقارنة لتتفق مع عرض السنة الحالية. إن إعادة التبويب هذه لم تؤثر على بيان الدخل الشامل أو بيان التغيرات في حقوق الملكية المفصّل عنهما سابقاً، وعليه لم يتم عرض بيان ثالث للمركز المالي.

الموافق: 2024/01/25م

السادة/ حملة وحدات صندوق نور الإسلامي الخليجي المحترمون

الموضوع: التقرير النهائي للتدقيق الشرعي الخارجي
عن الفترة المالية 2023/01/01م-2023/12/31م

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

فإن مكتب التدقيق الشرعي الخارجي، في يوم الخميس 13 رجب 1445م الموافق 2024/01/25م وبعد النظر في المعلومات الواردة إلينا بناء على طلب حصر العمليات والأنشطة المنفذة خلال الفترة المذكورة أعلاه، والقيام بالزيارات الميدانية، ودراسة الردود والمرفقات وفي ضوء ما سبق؛ يعرض المكتب لكم تقريره التالي حسب متطلبات هيئة أسواق المال:

أولاً: نطاق عمل مكتب التدقيق الشرعي الخارجي.

يقع نطاق عمل مكتب التدقيق الشرعي الخارجي في عمل إدارة صندوق نور الإسلامي الخليجي من خلال التدقيق على المعاملات والعقود والأنشطة وتعاملات الأوراق المالية طبقاً لقرارات هيئة الرقابة الشرعية والمعايير الشرعية المعتمدة وتعليمات الجهات الرقابية المتعلقة بالتدقيق الشرعي.

ثانياً: مسؤولية مكتب التدقيق الشرعي الخارجي.

تقوم مسؤولية مكتب التدقيق الشرعي الخارجي على التأكد من مدى التزام الصندوق بقرارات هيئة الرقابة الشرعية والمعايير الشرعية وتعليمات الجهات الرقابية المتعلقة بالتدقيق الشرعي.

كما تقع مسؤوليتنا في إبداء الرأي المستقل بناء على تدقيقنا وذلك فيما يتعلق بالأنشطة والعقود وتعاملات الأوراق المالية.

ثالثاً: مسؤولية الصندوق.

تقع مسؤولية الإدارة التنفيذية للصندوق على القيام بجميع إجراءات المعاملات والعقود والأنشطة وتعاملات الأوراق المالية طبقاً لقرارات هيئة الرقابة الشرعية والمعايير الشرعية وتعليمات الجهات الرقابية المتعلقة بالتدقيق الشرعي.

رابعاً: أهداف تقرير مكتب التدقيق الشرعي الخارجي:

- التأكد من الالتزام بتطبيق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفقاً للمرجعية الشرعية المعتمدة لدى (الشخص المرخص له - أنظمة الاستثمار الجماعي) وتعليمات الجهات الرقابية المتعلقة بالتدقيق الشرعي.
- التأكد من المعاملات والعقود والأنشطة وتعاملات الأوراق المالية التي تم فحصها والاطلاع عليها بأنها متوافقة مع قرارات هيئة الرقابة الشرعية والمعايير الشرعية وتعليمات الجهات الرقابية المتعلقة بالتدقيق الشرعي.
- توفير معالجات شرعية للمخالفات - إن وجدت- في المعاملات والعقود والأنشطة وتعاملات الأوراق المالية أو طرق تنفيذها وتحديد مدة زمنية لتنفيذ هذه المعالجات وفقاً لقرارات المرجعية الشرعية المتبعة.
- القيام بالزيارات الميدانية، والتواصل مع الإدارات عن طريق البريد الإلكتروني ووسائل الاتصال السمعية والمرئية.
- تحديد إجراءات التدقيق الشرعي الخارجي للتوصل لنتائج أعمال هذا التقرير.
- الاطلاع على تقرير وحدة التدقيق الشرعي الداخلي.
- تقييم كفاءة وفعالية إجراءات إدارة المخاطر الشرعية.

- تقييم مدى التزام الشخص المرخص له بقرارات هيئة أسواق المال ذات الصلة.
- بيان المرجعية المتبعة للمعايير الشرعية لدى (الشخص المرخص له - أنظمة الاستثمار الجماعي) في حال اختلافها عن المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).

خامسا: إجراءات ونتائج التدقيق

- 1- تم الاطلاع على الهيكل التنظيمي (الهيئة الإدارية للصندوق)
- 2- تم الاطلاع على الحسابات المصرفية.
- 3- تم الاطلاع على تقرير المدقق الشرعي الداخلي.
- 4- تم الاطلاع على البيانات المالية.
- 5- تم فحص توزيعات الأرباح.
- 6- تم التأكد من تطهير الأرباح خلال الفترة. (يتم التطهير نهاية العام)
- 7- تم الاطلاع على قرارات هيئة الرقابة الشرعية. (لا يوجد)
- 8- تم الاطلاع على العقود والاتفاقيات المنفذة خلال الفترة. (لا يوجد)
- 9- تم الاطلاع على اعتماد هيئة الرقابة الشرعية للسياسات والاجراءات الجديدة او المعدلة خلال الفترة. (لا يوجد)

سادساً: تقييم كفاءة وفعالية إجراءات إدارة المخاطر الشرعية:

م	تصنيف المخاطر	تعريف المخاطر الشرعية وصورها
1	المخاطر الشرعية العالية	<p>تعريفها: يعتبر الخطر الشرعي في المعاملات المالية إذا كان يؤثر سلباً في أنشطة العميل واستثماراتها وسمعته مما يستدعي تجنب الأرباح.</p> <p>معايير التقييم:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تجنب الإيرادات المحرمة التي حققتها المؤسسة. • مخالفة الإجراءات المعتمدة للمعاملات من الناحية الشرعية. • عدم تنفيذ قرارات هيئة الرقابة الشرعية أو تعليمات الجهات الرقابية المتعلقة بالجانب الشرعي وأن يؤثر ذلك على الجانب المالي. • الإضرار الجسيم بسمعة المؤسسة نتيجة نشاط مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية. • مخالفة المؤسسة لسياسة عرض العقود الجديدة أو المعدلة على هيئة الرقابة الشرعية وكان في هذه العقود مخالفات شرعية. • الاستمرار دون تصويب مخالفة ذات مخاطر متوسطة لأكثر من ستة أشهر.
2	المخاطر الشرعية المتوسطة	<p>تعريفها: وهي التي تؤثر في المعاملة ولكن لا تؤدي إلى بطلانها، بل يمكن إمضاؤها مع تخليصها مما يؤثر عليها، وقد تستدعي تقنية الأرباح المحصلة، وقد لا تستدعي، وقد تؤثر على سمعة العميل.</p> <p>معايير التقييم:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تأثير محدود على أرباح بعض المعاملات نتيجة خطأ شرعي في تنفيذها. • مخالفة الإجراءات المعتمدة دون التأثير على النواحي الشرعية للمعاملات. • التأثير المحدود على سمعة المؤسسة نتيجة لدخولها في أنشطة مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية من غير تأثير مالي. • مخالفة المؤسسة لسياسة عرض العقود الجديدة أو المعدلة على هيئة الرقابة

<p>الشرعية (ولم يكن في العقود أو التعديل مخالفة شرعية)</p> <ul style="list-style-type: none"> • مخالفة سياسة تحصيل الموافقات الشرعية على المنتجات والعمولات الجديدة قبل التعامل بها (من غير وجود مخالفة للشرعية فيها) • مخالفة سياسة عرض النشرات الإعلانية على التدقيق الشرعي الداخلي مع وجود مخالفة شرعية في تلك النشرات. • الاستمرار دون تصويب مخالفة - منخفضة المخاطر - لأكثر من 6 شهور. 	
<p>تعريفها: وهي التي لا تؤدي إلى بطلان المعاملات ولا تؤثر فيها ولا تستدعي تنقية الأرباح، ولكن تعتبر خلاف الأولى والأفضل، وقد تؤثر على السمعة.</p> <p>معايير التقييم:</p> <ul style="list-style-type: none"> • مخالفة قرارات هيئة الرقابة الشرعية من غير التأثير المالي أو على سمعة المؤسسة. • مخالفة الالتزام بالتوصيات التحسينية لهيئة الرقابة الشرعية دون أثر شرعي • مخالفة سياسة عرض النشرات الإعلانية على التدقيق الشرعي الداخلي دون وجود مخالفة شرعية في تلك النشرات. • تحقق مخالفات إجرائية للمعاملات من الممكن تصويبها دون التأثير على شرعيتها. 	<p>3 المخاطر الشرعية المنخفضة</p>

- تم الاطلاع على السياسات والإجراءات لإدارة المخاطر الشرعية.
 - تم الاطلاع على تصنيف وتوصيف المخاطر الشرعية.
 - تقوم إدارة التدقيق الشرعي الداخلي بمهام التدقيق وفقاً للمخاطر الشرعية.
- تم التأكد أن إجراءات المخاطر الشرعية لدى الصندوق تقوم بكفاءة وفعالية.

سابعاً: المرجعية الشرعية المتبعة:

• اعتمد الصندوق في المرجعية المتبعة على المؤشرات التالية:

1. S & P Sharia

2. EFG HERMES

3. KFH Capital

4. بيت الزكاة.

5. ارقام كابيتال.

6. الراجحي المالية.

ثامناً: الرأي النهائي والتوصيات:

• بعد الاطلاع على المعاملات والعقود والأنشطة وتعاملات الأوراق المالية التي نفذت من قبل الجهات المسؤولة توصل مكتب التدقيق الشرعي الخارجي إلى الرأي النهائي بعدم وجود ملاحظات على العمليات المنفذة خلال الفترة المالية المذكورة طبقاً لقرارات هيئة الرقابة الشرعية والمعايير الشرعية المعتمدة وقرارات هيئة أسواق المال ذات الصلة.

المدقق الشرعي الخارجي
د/ عبدالعزيز خلف الجار الله